

## تقرير مجلس الادارة

حضرات المساهمين الكرام...

يسر مجلس الادارة ان يرحب بكم اجمل ترحيب وان يقدم لكم في اجتماعكم السنوي تقريره عن اعمال الشركة ونشاطاتها بما في ذلك الميزانية العمومية وبيان الارباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية الموحده للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31، وخطتها المستقبلية للعام القادم.

**اولاً:** بلغت الايرادات المجمعة للشركة عن الفترة موضوع التقرير 1,011,208 دينار اردني (مقابل 547,919 دينار عام 2011) دون احتساب فروقات تقييم الموجودات المالية للمتاجرة .

**ثانياً:** بلغت المصاريف الادارية والعمومية ومصاريف التمويل والاستهلاك 596,823 دينار مقابل 681,676 دينار في السنة الماضية، في حين زاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ 35,000 دينار مقابل 72,000 دينار في العام الماضي.

**ثالثاً:** حققت الشركة هذا العام ربحاً صافياً بعد ضريبة الدخل مقداره 156,956 دينار (مقابل خسارة مقدارها 203,624 دينار في العام الماضي).

**رابعاً:** بلغت حقوق مساهمي الشركة 17,421,621 دينار مقابل 17,213,665 دينار في العام الماضي مما يعني ان القيمة الدفترية للسهم بلغت في 2012/12/31 ماقيمته 1.080 دينار في حين كان سعر تداول السهم في السوق المالي 0.420 دينار اردني.

**خامساً:** إنخفضت موجودات الشركة بنسبة 2,8% من 19,804,572 دينار في العام الماضي الى 19,253,480 دينار في نهاية 2012 نتيجة لإنخفاض الذمم المدينة وصندوق ضمان التسوية لشركة الوساطة.

**سادساً:** الحاقا لما اوردنا في تقريرنا السنوي للعام 2011 بخصوص البنك اللبناني الكندي الذي تساهم فيه الشركة بحصة 2%، فقد اقامت الحكومة الاميركية بتاريخ 15 ديسمبر 2011 دعوى قضائية ضد شركة البنك اللبناني الكندي ش.م.ل. (قيد التصفية) وعدد من المتهمين الاخرين (من غير مساهمي البنك او اعضاء مجلس ادارته) ادعت فيها انهم شاركوا في عمليات تبييض اموال، وكننتيجة للدعوى ووضع الخزينة الاميركية للبنك اللبناني الكندي على قائمة المؤسسات المالية التي تقوم بغسيل الاموال، انهارت اعمال البنك واصبح قيد التصفية ولا يزال كذلك لغاية تاريخه، وتم تجميد اصول جميع المتهمين وستبقى اوامر التجميد هذه قائمة حتى انتهاء القضية.

وخلال شهر ايار 2012، عقدت المحكمة جلسة طلبت فيها حضور جميع الاطراف، وقد اصر معظم المتهمين بالمطالبة برد الادعاءات بحقهم، الا انه و حين رفضت المحكمة ذلك، قاموا بتقديم ردود على القضية، نافين بشكل قاطع جميع الاتهامات.

وخلال شهر آب 2012، استولت الحكومة الاميركية على مبلغ 150 مليون دولار امريكي عائدة للبنك اللبناني الفرنسي وهو البنك المودع لديه المبلغ نفسه في البنك اللبناني الفرنسي في لبنان لحساب شركة البنك اللبناني الكندي (قيد التصفية) من اصل حسابات البنك اللبناني الفرنسي في الولايات المتحدة الاميركية، وقد تم نقل هذا المبلغ الى حساب تابع للدائرة الاميركية بانتظار حل القضية او الحكم فيها.

وحيث ان هذه الدعوى القضائية لازالت في مراحلها الابتدائية ولم يصدر اي قرار او حكم نهائي فيها، وعليه فانه يتعذر اجراء تقييم للوضع على ضوء المعلومات المتوفرة لغاية تاريخه.

وكما تعلمون فقد رفضت مجموعة مساهمين حائزين على ما نسبته 24% من اسهم البنك ومن ضمنهم الشركة الاستثمارية القابضة للمغتربين الاردنيين توقيع كتاب الضمان The Undertaking Letter وبالتالي لم تستلم نصيبها لغاية تاريخه من المبالغ الموزعة، وتم ايداع نصيب مجموعة الـ 24% والبالغ 54 مليون دولار

امريكي في حساب فرعي Sub Account بإسم البنك اللبناني الكندي (تحت التصفية) مخصص لهذه المجموعة لدى بنك الشرق الاوسط وافريقيا والتي قامت (اي المجموعة) بوضع حجز احتياطي على المبلغ المذكور تحت يد بنك الشرق الاوسط وافريقيا، لحين استحقاقه في 2013/9/8.

اما بالنسبة للمبالغ المتبقية من اصل ثمن الصفقة، فتبقى خاضعة لشروط عقد بيع اصول ومطلوبات البنك وللتطورات التي طرأت او قد تطرأ لاحقا ولمقررات الجمعية العمومية لمساهمي شركة البنك اللبناني الكندي ش.م.ل. (قيد التصفية).

سابعاً: ما زالت الشركة تساهم بعدد 63,450 سهما في رأسمال بنك ترست الجزائر قيمة السهم الواحد 10,000 دينار جزائري، تكلفتها 3,667,856 دينار اردني علما بما يلي:

1- لم تساهم الشركة ولم تدفع حصتها في زيادة رأسمال البنك التي تمت في مطلع العام 2012 بقيمة تقدر بمبلغ 38 مليون دولار امريكي.

2- ان القيمة الدفترية لسهم البنك طبقا لميزانيته المدققة للعام 2011 كانت 14,036 دينار جزائري مما يعني ان القيمة الدفترية لاسهم الشركة في نهاية 2011 تقدر بمبلغ 8,756,606 دينار اردني مقابل 8,170,000 دينار في العام الذي سبقه.

3- قام البنك بتوزيع ارباح على المساهمين عن السنة المالية 2011 بلغت حصة الشركة القابضة منها بعد استقطاع الضريبة المستحقة عليها في الجزائر -426,664 دينار اردني.

#### الخطة المستقبلية

- 1) الاستمرار في المحافظة على اصول واموال الشركة وعدم تعريضها لمخاطر غير مدروسة.
- 2) متابعة إستمرار تحصيل الارصدة المدينة المستحقة على عملاء شركة الوساطة المالية باعتبارها اولوية مطلقة.
- 3) ضبط وترشيد مصاريف الشركة وشركاتها التابعة الى اقصى قدر ممكن مع المحافظة على مستوى خدماتها.
- 4) تعزيز اعمال الشركة بتنويع خدماتها واستثماراتها حسب الاوضاع السائدة في المنطقة.
- 5) الاستمرار في تطبيق قواعد وانظمة حوكمة الشركات في اعمال وانشطة الشركة خلال عام 2013.

هذا ويسر مجلس الادارة ان يتقدم من المساهمين الكرام في اجتماع الهيئة العامة العادية للشركة بالتوصيات التالية:

- 1) تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السابق.
- 2) مناقشة تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 والخطة المستقبلية للعام القادم.
- 3) سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31.
- 4) مناقشة الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31
- 5) ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة.
- 6) تعيين او اعادة تعيين مدققي حسابات الشركة للسنة القادمة.
- 7) اية امور اخرى تقترح الجمعية العامة العادية ادراجها على جدول الاعمال حسب القانون بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الاسهم الممثلة في الاجتماع.

وختاماً فإن مجلس الادارة يشكر حضوركم وثقتكم كما يشكر جميع الموظفين والعاملين على جهودهم متمنين لشركتنا كل التقدم والازدهار.

عمان في 2013/04/11

مجلس الإدارة